مختصون: إغلاق مضيق هرمز سيوقف ثلثي صادراتنا النفطية

مطالبات باعتماد مصادر تصدير أخرى عبر البحر المتوسط

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

يعد مضيق هرمز من أهم الممرات المائية في العالم وأكثرها حركة بالسفن لما يميزه موقعه الاستراتيجي الحيوي اذ يعبره (٢٠ــ٣٠)ناقلة نفط يومياً بمعدل ناقلة نفط كل (٦دقائق) فهو المنفذ الوحيد لدول الخليج العربي صاحبة أكبر احتياطي نفطي في العالم .

وكان مسؤول ايراني رفيع المستوى قال لقناة تلفزيونية رسمية: أن إغلاق إيران مضيق هرمز أمام ناقلات النفط سيكون أمراً سهلاً بالنسبة لإيران اذا ما رأت ضرورة لذلك .

وأوضح عدد من الخبراء والنواب المختصين في احاديث (للوكالة الاخبارية للانباء) مدى التأثير السلبي الكبير لإغلاق مضيق هرمز على الاقتصاد العراقي في حال تنفيذ ايران تهديداتها.

وقال عضو لجنة الطاقة والنفط النائب علي الفياض : أن تهديد إيران باغلاق مضيق هرمز سيؤثر بشكل كبير على الاقتصاد الوطني لكون ثلثا صادرات النفط العراقي عن طريقه .

وقال الفياض : أذا نفذت إيران تهديدها فان ذلك سيخلق أزمة اقتصادية حقيقية ليس في منطقة الخليج فحسب وإنما على المستوى العالم لاعتماده على الإنتاج النفطي لهذه المنطقة.

واضاف الفياض :على إيران أن تتعامل بشيء من الحكمة ولا تستخدم هذا السلاح لضرب مصالح الدول الأوربية لما يسببه من ضرر لإيران نفسها ويخلق توترا في العلاقات بين دول المنطقة وبالتالي يترتب علية امور غير متوقعة من كل الجوانب السياسية والامنية وحتى العسكرية،مشدداً على ضرورة الالتزام بالمعاهدات واحترام السياقات الدولة المعمول بها وأن لا تخرج عنها لأن هذا الضرر في الاقتصاد العراقي يدخل في"خانة" المحرمات والممنوعات ولا يمكن تجاوزه.

وتابع الفياض : أن وزارة الخارجية تحاول تهدئة الوضع بين إيران من جهة والدول الأوربية من جهة اخرى،معرباً عن أمله بأن تترك إيران هذه الفكرة لأنها تضر بدول لا علاقة لها بهذا الصراع

من جانبه اقترح عضو لجنة الطاقة والنفط النائب بايزيد حسن اتخاذ منافذ جديدة لتصدير النفط عن طريق البحر الأحمر عبر ميناء"العقبة" الأردني وميناء"نويبع" السعودي أو عن طريق البحر الأبيض المتوسط عبر ميناءي"بانياس" و"طرطوس" السوري للتقليل من خطورة الأزمة الاقتصادية على العراق اذا ما نفذت إيران تهديدها بإغلاق مضيق هرمز.

وقال حسن : أن العراق يعتمد بالمرتبة الاولى على إيرادات النفط كمصدر لموازنته العامة فان إغلاق مضيق هرمز يسبب ازمة مالية لان (٧٠٪)من النفط العراقي يصدر عن طريق هذا المضيق،مؤكدا على ضرورة ضغط الحكومة العراقية على الجانب الايراني لمنعه من إغلاق المضيق واستعماله كسلاح لضرب المصالح الغربية في المنطقة متخذة العامل الاقتصادي كأداة لذلك،لأن العراق أصبح سوقا لتصريف البضائع الإيرانية وكثرة الشركات الاستثمارية الإيرانية فيه كما تلعب الطرق الدبلوماسية دورا كبيرا في حل الازمة.

وأشار الى أن إيران تستخدم المضيق للضغط على دول العالم والحصول على مكاسب سياسية وهي مجرد تهديدات لأنها تعي أن تطبيقها سيكلفها الكثير ويعرض المنطقة الى مخاطر غير محسوبة حينها.

من جانبه أستبعد الخبير النفطي حمزة الجواهري قيام إيران بتنفيذ تهديداتها بإغلاق مضيق هرمز،مؤكداً:إن ما تقوم به مجرد مناورات لم تؤخذ بمحمل الجد من قبل الدول الغربية أو منظمة "الاوبك".

وقال الجواهري : أن كل المعاهدات الدولية تمنع إيران من إغلاق المضيق او تهديد أمنه لكنها تحاول التأثير على دول العالم للوقوف معها اذا ما شنت الولايات المتحدة الأميركية هجوماً عليها بالتعاون مع بعض دول الخليج وتذكيرهم أنها تتمكن من ايقاف (٤٠٪)من صادرات النفط العالمي وما تسببه من أزمة اقتصادية على المستوى العالمي والخليجي خاصة.

واضاف الجواهري :أن أسعار النفط حساسة جداً وتتأثر بالأزمات إلا انها لم تتأثر بهذا التهديد كونه غير واقعي او يصعب تنفيذه.

من جانبه أوضح عضو اللجنة الاقتصادية النائب عامر الفائز أن إغلاق المضيق سيكون تأثيره واسعا على الاقتصاد العراقي لاعتماده على عائدات النفط من هذا الممر، مناشداً المختصين في الجمهورية الإسلامية الإيرانية أن يأخذوا بعين الاعتبار مصالح دول الجوار واحترامها كما أوصى بها ديننا الإسلامي الحنيف.

وقال فائز: أن العراق موقفه نبيل اتجاه دول الجوار فهو لا يسمح لأي دولة أن تعتدي على دولة أخرى عبر أراضيه ،وهذا يجب أن يكافأ عليه ويحترم موقفه لا أن يصبح ضحية لتلك الصراعات بتوجيه"صفعة" قوية تدمر اقتصاده الهش.

واضاف : أن المعاهدات الدولية تخترق عندما تتعارض مصالح تلك الدولة معها وهذا ما يحدث من كل دول العالم ،موضحاً:أن العراق لا يملك اي ورقة ضغط على إيران لأنه في طور البناء في كافة الجوانب وخاصة الاقتصادي ولا يملك سوى المساعي الدبلوماسية لتفادي الموقف .

شركة النقل البحري تنوي بناء ٨ بواخر

□ بغداد/ وكالات

تعتزم شركة النقل البحري التابعة لوزارة النقل بناء (٨) بواخر متعددة الأنواع ضمن خطتها للعام الجديد ٢٠١٢ .

وقال بيان لوزارة النقل انه قد تم الانتهاء من إعداد المواصفات الفنية لهذه البواخر وصيغة الدعوة لعدد من الشركات العالمية الرصينة.

من جهة اخرى وقعت شركة النقل البحري الشهر الماضي عقدا لبناء ثلاث بواخر متعددة الأغراض بحمولة(١٧٥٠٠) طن مع شركة داسون لبناء السفن وممثل شركة (AK Marine) الفرنسية

وذكرت الوزارة انه قد تم الانتهاء من دراسة المواصفات الفنية لبناء (٨) بواخر بالدفع الآجل من قبل إحدى الشركات الفرنسية .

وعقدت الشركة عدة اجتماعات مع عدد من الشركات منها شركة ماريتيم البولندية وشركة ريج تيم فلورشنك البلجيكية وذلك لتزويدها بالمواصفات الفنية للبواخر وزوارق نقل الركاب والأوتوبيس النهري وكذلك إعادة تأهيل البنية التحتية لقطاع النقل البحري في العراق .

مطار السليمانية يحصل على شهادة الترخيص الدولي

□ السليمانية/ متابعة المدى الاقتصادي

حصل مطار السليمانية الدولي على شهادة الترخيص الدولي وبموجبها يكون مطار المدينة مكتملاً من جميع مواصفاته الفنية والتقنية والامنية الاخرى. وقال مدير المطار طاهر عبد الله ان مطار السليمانية يعمل وفق المعايير والمقاييس الخاصة بالطيران الدولي، وان هذه الشهادة ستدفعنا للعمل من اجل رفع كفاءة الاداء لدى منتسبينا وفي كافة تخصصاتهم وهذا نتيجة العمل الدؤوب والمثمر لمنتسبي المطار خلال السنين الماضية. واضاف عبد الله : ان العام الماضي ٢٠١١ شهد ازدياد عدد المسافرين والوافدين الى السليمانية وزادت معها حركة السياحة وارتفاع عدد الحجاج عن السنين السابقة سواء لموسم الحج او العمرة ، وقد ارتفع عدد المسافرين بنسبة ٣٤٪ عن العام السابق وعدد الرحلات الجوية ارتفع بنسبة ٢٢٪ عن السنة السابقة.

انخفاض مبيعات العملة الأجنبية في جلسة أمس

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

اغلق البنك المركزي العراقي أمس الأربعاء رابع جلسات أسبوعه المالي لبيع وشراء العملة الأجنبية والدولار بانخفاض بسيط في مستوى مبيعاته من الدولار الى ٢٤٨ مليون و٣٠٥ آلاف دولار بعد ان أغلق ثالث جلساته بمستوى بلغ ٢٥٢ مليونا و٥٨٧ الف دولار وبسعر مستقر للطلب بلغ ١١٧٠ دينارا لكل دولار.

واوضحت نشرة المزاد اليومي في البنك المركزي العراقي : ان المجموع الكلي لمبيعات العملة توزعت بين٣٢ مليونا و ٧٥٠ ألف دولار تعاملات نقدية سددها البنك نقداً بسعر مستقر للصرف بلغ ١١٨٣ دينارا لكل دولار بضمنها عمولة البنك البالغة ١٣ دينارا لكل دولار. وقالت النشرة ان مبالغ محولة إلى خارج البلد بلغت ٢١٥ مليونا و٥٥٥ ألف دولار سددها البنك نقدا وبسعر مستقر للتحويل بلغ ١١٨٣ دينارا لكل دولار بضمنها عمولة البنك البالغة ١٣ دينارا لكل دولار. واضافت عدد المصارف المساهمة في المزاد ٢٢ مصرفاً ، علما إن البنك المركزي العراقي يتقاضى عمولة مقدارها (١٣)دينارا لكل دولار مع خصم (٨) دنانير لكل دولار عن المبالغ المشتراة .

ويعقد البنك المركزي العراقي خمسة جلسات خلال أسبوعه المالي لبيع وشراء العملة الأجنبية والدولار.

الاقتصادية البرلمانية تطالب بتشكيل مجلس أعلى للاستثمار

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

طالبت لجنة الاقتصاد والاستثمار النيابية بتشكيل منظومة عمل متكاملة تتكون من الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وهيئة الاستثمار وشركات التأمين والمصارف لتسهيل عمل قطاع الاستثمار، مشيرة إلى وجود جهات تتاجر بقطع الأراضي في البلاد تبتز المستثمرين.

وقال عضو لجنة الاقتصاد والاستثمار عبد الحسين عبطان لـ"شفق نيوز" إن "هناك مجموعة من المشاكل تعترض عمل قطاع الاستثمار منها البيروقراطية التي مازالت مستشرية في دوائر الدولة ومؤسساتها، وحالة التقاطع المستمرة بين الحكومة الاتحادية والمحافظات واختلافهم في من له الاحقية بمنح الأراضي والموافقة على المشاريع، وعدم وجود شركات تأميم في العراق، وتلكؤ العمل في المصارف".

واضاف عبطان أن "قطاع الاستثمار بحاجة الى تشكيل منظومة عمل متكاملة لإدارته تضم الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية وهيئة الاستثمار والمصارف وشركات تأمين لتقديم الدعم وتسهيل عمل المستثمرين ولتحمل هذه المنظومة تسمية المجلس الأعلى للاستثمار أو أي تسمية أخرى".

ولفت الى ان هناك جهات تتاجر بقطع الاراضي على حساب المستثمرين لاستنزافهم مادياً، بالاضافة الى وجود البيروقراطية وتفشي الفساد الاداري في مؤسسات الدولة ودوائرها يعيق تقدم عمل الاستثمار".

وأقرت هيئة الاستثمار في عام ٢٠٠٦ قانوناً جديداً للاستثمار في العراق، ووفق القانون تعد الهيئة مسؤولة عن كافة المشاريع الاستثمارية الإستراتيجية ذات الطابع الاتحادي حصراً، فيما تكون هيئات الأقاليم والمحافظات مسؤولة عن التخطيط الاستثماري ومنح إجازات الاستثمار في مناطقها وأجرى عليه البرلمان تغيرات واسعة في نهاية ٢٠٠٩.

ويشكو بعض رجال الاعمال والمستثمرين من معوقات كثيرة تواجههم ابرزها، عدم التزام الوزارات بنص قانون الاستثمار ولا بنظامه الصادر عن مجلس الوزراء.

مطالبات بتحسين مواصفات المنتجات الإيرانية الموردة للعراق

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

تعهدت وزارة الكهرباء العراقية بتسديد مبالغ استيراد الطاقة المستوردة من إيران، في حين طالبت وزارة النفط الإيرانية بضرورة اعتماد المواصفات الجيدة في منتجاتها الموردة للعراق، دعتها إلى الإسراع بانجاز أنبوب الغاز المتفق عليه بين بغداد وطهران.

وقال المتحدث باسم وزارة الكهرباء مصعب المدرس بحسب "السومرية نيوز" : إن "وزير الكهرباء كريم عفتان التقى في مقر الوزارة، وفدا من وزارة النفط الإيرانية برئاسة وكيل الوزارة جواد ترجي"، مبينا أن "الوزير تعهد خلال اللقاء بتسهيل جميع الإجراءات لتسديد مبالغ استيراد الكهرباء المستحقة على العراق".

وأضاف المدرس أن عفتان طالب وزارة النفط الإيرانية بتقديم منتوج مهم تحتاجه التوربانات التوليدية (زيت التوربين) بمواصفات تناسب وحدات (جنرال الكترتك، وسيمنز) التي تمتلكها وزارة الكهرباء العراقية، التي تقوم عدد من الشركات ببنائها في عدد من المواقع"، داعيا إلى "الإسراع في انجاز أنبوب الغاز المتفق عليه بين العراق وإيران من قبل وزارة النفط الإيرانية".

وأضاف المدرس أن "عفتان اعرب عن شكره وتقديره لمواقف وزارة النفط الإيرانية مع وزارة الكهرباء العراقية في تنفيذها لعقود تجهيز الوزارة بمادة الكازاويل"، مشيرا إلى أن "وزارة الكهرباء بحاجة إلى دعم الوزارات الإيرانية من اجل توفير الطاقة الكهربائية بشكل اكبر للمواطن العراقي".

من جانبه اشاد وكيل وزارة النفط الإيرانية جواد ترجي بتعاون وزارة الكهرباء العراقية وتسهيل تنفيذ فقرات التعاقدات بين الجانبين"، مؤكداً أن "وزارة الطاقة ستبذل قصارى جهدها من اجل تنفيذ جميع التعاقدات مع وزارة الكهرباء العراقية".

وكانت وزارة الكهرباء اتفقت في آب ٢٠١٠ مع إيران على ربط الخطوط الناقلة للطاقة الكهربائية من إيران إلى العراق عبر شبكة الضغط الفائق بدلا من ربطها بشبكة الضغط العالي ليتم توزيعها بين كافة المحافظات العراقية بدلا من تزويد محافظات معينة بالطاقة الكهربائية.

وأعلنت وزارة الكهرباء، في الخامس من كانون الأول الماضي، عن الانتهاء من ربط خط كرخة- عمارة الجديد لاستيراد الطاقة من إيران، مشيرة إلى أن الخط سيزود المنظومة الوطنية بطاقة ٢٠٠ ميكاواط.

يذكر أن العراق يعاني نقصاً في إمدادات الطاقة الكهربائية منذ العام ١٩٩٠ عقب فرض الأمم المتحدة حصاراً على العراق، وتفاقمت المشكلة بعد العام ٢٠٠٣، وازدادت ساعات انقطاع الكهرباء الى نحو عشرين ساعة في اليوم الواحد، مما زاد من اعتماد الأهالي على مولدات الطاقة الصغيرة والأهلية.

انخفاض مؤشر البورصة بنسبة ١،٢٦%

□ بغداد/ متابعة المدى الاقتصادي

انخفض مؤشر سوق العراق للاوراق المالية في جلسة أمس الاربعاء بنسبة ١،٢٦ ٪ مسجلاً ١٣٦،٤٤ نقطة .

وقالت نشرة السوق ان عدد الاسهم المتداولة في جلسة أمس تجاوز حاجز الـ ٧٠٠ مليون سهم بقيمة مليار و٨٥٩ مليون دينار ، تحققت من خلال تنفيذ ٣٧٧ عقد تداول لأسهم ٣٧ شركة مساهمة من اصل ٨٧ شركة مدرجة الكترونيا ، فيما ارتفعت اسعار اسهم شركة واحدة ، وانخفضت اسعار اسهم ٢٤ شركة منها ، فيما حافظت ١٢ شركة على اسعار اسهمها.

واضافت النشرة ان القطاع المصرفي شهد تداول اسهم ١٢ شركة ، وانخفاض اسعار اسهم ٨ شركات ، فيما حافظت ٤ شركات اخرى على اسعار اسهمها ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لها ٥٦٩ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٩٣٧ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٢٢١ عقد تداول.

وبينت النشرة ان القطاع الصناعي شهد تداول اسهم ٩ شركات ، وانخفضت اسعار اسهم ٧ شركات ، فيما حافظت شركتان على اسعار اسهمهما ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة للشركات الصناعية ٩١ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٢٢٨ مليون دينار تحققت من خلال تنفيذ ٨٢ عقد تداول.

واوضحت النشرة ان قطاع الفنادق جرى فيه تداول اسهم ٤ شركات ، وانخفضت اسعار اسهم شركتين منها ، وحافظت شركتان اخريان على اسعار اسهمهما ، وتجاوز عدد الاسهم المتداولة لقطاع الفنادق ١٨ مليون سهم بقيمة تجاوزت ٦٠٤ ملايين دينار تحققت من خلال تنفيذ ١٢ عقد تداول.